بيروت في ../../2026

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران [illegible] باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

<u>الموضوع:</u> مصير مشاريع السدود والأموال المرصودة لها في ظل أزمة المياه المتفاقمة.

حيث إن لبنان يشهد خلال صيف عام 2026 أزمة مياه حادة ومتفاقمة، في وقت لا تزال فيه مشاريع مائية أساسية أنفقت عليها الدولة مبالغ كبيرة غير مكتملة أو غير موضوعة في الاستثمار؛

وحيث إن وزير الطاقة والمياه جو الصدي أعلن بتاريخ 19 حزيران 2025 أن الحكومة، ونظراً إلى قصر المدة المتاحة أمامها، ستعطي الأولوية لأربعة سدود سبق أن أُنفقت عليها أموال كبيرة ولم تُستكمل، وهي سد المسيلحة، سد جنّة، سد بلعا وسد بقعاتا، بما يشكل التزاماً حكومياً واضحاً بحسم مصير هذه المشاريع ومعالجة أوضاعها؛

وحيث إن وزير الطاقة والمياه عاد في أيلول 2025 وطلب مساعدة الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لإجراء تقييم فني للسدود الأربعة المذكورة، بهدف تحديد الخيار الأنسب لكل منها، سواء لجهة استكمال المشروع أو وقفه أو إيجاد سبل للاستفادة من الأشغال والمنشآت التي سبق تنفيذها؛

وحيث إنه في كانون الأول 2025 أعلنت وزارة الطاقة والمياه أن الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية وافقا على تقديم الدعم لتقييم الوضع القائم لسدّي بقعاتا وبلعا، وأن التوصيات الناتجة عن هذا التقييم كان من المتوقع إنجازها خلال الربع الأول من عام 2026؛

وحيث إن الربع الأول من عام 2026 قد انقضى منذ أشهر، من دون أن يتضح للرأي العام ما إذا كانت الوزارة قد تسلمت نتائج هذه الدراسات، وما هي التوصيات التي خلصت إليها، وما إذا كانت الحكومة قد اتخذت بنتيجتها قراراً نهائياً بشأن استكمال سدّي بقعاتا وبلعا أو وقفهما أو اعتماد حلول بديلة للاستفادة من الأشغال المنفذة؛

وحيث إن وزارة الطاقة والمياه أكدت مجدداً، في بيان صادر عن مكتبها الإعلامي بتاريخ 29 تموز 2026، أن السدود الأربعة، أي المسيلحة وجنّة وبلعا وبقعاتا، هي المشاريع التي تم التركيز عليها، ما يؤكد استمرار هذا الملف ضمن أولويات الوزارة بعد أكثر من سنة على الإعلان الأول؛

وحيث إنه بتاريخ 13تموز 2026 صدر المرسوم رقم 3416 القاضي بنقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الطاقة والمياه – المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، الأمر الذي يطرح مسألة قيمة هذا الاعتماد ووجهة إنفاقه والمشاريع المائية التي خُصص لها، ومدى ارتباطه باستكمال أو معالجة مشاريع السدود المذكورة؛

وحيث إن سد جنّة مصمم، وفق بيانات وزارة الطاقة والمياه، لتخزين نحو 38مليون متر مكعب من المياه، فيما تبلغ القدرة التخزينية لكل من سد بقعاتا وسد المسيلحة نحو 6 ملايين متر مكعب، وقد أُنشئت هذه المشاريع أساساً للمساهمة في تأمين مياه الشفة والري ومعالجة جزء من العجز المائي؛

حيث إن سد المسيلحة، الذي تبلغ قدرته التخزينية نحو 6 ملايين متر مكعب، أُنشئ بهدف تأمين نحو 30 ألف متر مكعب يومياً إضافية من المياه للشفة والصناعة، فضلاً عن دعم ري نحو 1,500 هكتار، وحيث إنه تم رفع الشمع الأحمر عن المشروع، ما يجعل تحديد مصيره ومدى إمكانية الاستفادة منه مسألة مرتبطة مباشرةً بالأمن المائي وليس مجرد مسألة إنشائية؛

وحيث إننا أصبحنا في آب 2026، أي بعد أكثر من سنة على إعلان الحكومة في حزيران 2025 إعطاء الأولوية لهذه السدود، وبعد انقضاء المهلة المعلنة لإنجاز تقييم سدّي بقعاتا وبلعا، وفي ظل حكومة مكتملة الصلاحيات وموازنة عامة نافذة واعتمادات مخصصة لقطاع المياه، من دون أن يتضح حتى تاريخه القرار النهائي المتخذ بشأن كل سد، ونسبة إنجازه، والكلفة المتبقية لاستكماله، والمهلة اللازمة لوضعه في الاستثمار؛

وحيث إن تفاقم أزمة المياه بالتزامن مع بقاء مشاريع تخزين مائي أنفقت عليها الدولة أموالاً عامة خارج الخدمة يوجب على الحكومة بيان ما قامت به فعلياً منذ توليها مهامها، وما أنفقته، وما قررته، وما ستستكمله، ومتى ستدخل المشاريع القابلة للاستكمال في الخدمة؛

وحيث ان تكتل لبنان القوي وجّه لكم سؤال بتاريخ 2025/7/13 تحت الرقم 397/س بموضوع شح المياه و لم يرد جواب من قبلكم رغم مرور المهل الزمنة المنصوص عنها بالنظام الداخلي لمجلس النواب و احالة السؤال لاستجواب عملاً بالنظام عينه،

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. أين أصبحت مشاريع سدود المسيلحة وجنّة وبلعا وبقعاتا التي أعلن وزير الطاقة والمياه بتاريخ 19 حزيران 2025 إعطاء الأولوية لاستكمالها أو حسم مصيرها؟
2. أين أصبحت الدراسات والتقييمات الفنية للسدود الأربعة التي طلب وزير الطاقة والمياه في أيلول 2025 مساعدة الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية لإجرائها؟ وهل تسلّمت الوزارة نتائجها النهائية؟ وفي حال الإيجاب، نطلب تزويدنا بنسخة عنها وبالتوصيات التي خلصت إليها.